الشراكة الأورو– مغاربية كوسيلة لمحاربة الهجرة غير الشرعية

The Euro-Maghreb Partnership as a means of combating illegal migration

أ. لبيبة ديب [1]، أ. عماد الدين داودي [2]

[1] جامعة باجي مختار بعنابة: كلية الحقوق والعلوم السياسية – الجزائر – diblabiba88@gmail.com
[2] جامعة صفاقس بتونس: كلية الحقوق والعلوم السياسية – تونس – matrixzoimed@gmail.com

ملخص البحث:

تهدف هذه الدراسة لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التي تعد من المشاكل الخطيرة التي تواجه المجتمع الدولي برمته، وتعني هذه الظاهرة دخول الأشخاص إلى دولة أخرى غير دولتهم بشكل غير شرعي.

هذه الظاهرة تطورت بتطور العلاقات بين الدول، واختلاف الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية في المجتمعات المختلفة، في البداية كانت الدول المتطورة صناعيا وتجاريا تشجع الهجرة إليها قصد الحصول على الأيدي العاملة خصوصاً القادمة من الدول المغاربية الباحثة عن سبل عيش أفضل، ولكن بعد اكتفاءها منها أصبحت الهجرة إليها تشكل تهديدا لأمنها واستقرارها، لذا أصبح من الضروري بذل الجهود لأجل الحد منها والتعاون مع الدول مصدر المهاجرين لأجل القضاء عليها، وبرز ذلك من خلال مشروع الشراكة الأورو– مغاربية في مختلف المجالات، بالخصوص التجارة الحرة والاستثمار في الدول المغاربية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المغاربية، مهاجر، الشراكة الأورو– مغاربية، الهجرة، الهجرة غير الشرعية.

Abstract:

This study aims to address the phenomenon of illegal immigration, which is one of the serious problems facing the entire international community, and this phenomenon means the entry of persons to a country other than their own country illegally.

This phenomenon has evolved with the development of relations between countries, and the different economic, social and political conditions in different societies. In the beginning, the industrialized and commercially developed countries encouraged migration in order to obtain labor especially from the Maghreb countries looking for better livelihoods. but immigration has become a threat to its security and stability, so it is necessary to make efforts to reduce it and cooperate with the countries of origin of migrants to eliminate it, and this was highlighted through the Euro-Maghreb partnership project in various fields, especially free trade and investment in the Maghreb countries.

Key words: Maghreb development, Immigrant, Euro-Maghreb partnership, Migration, Illegal immigration.

Jel Classification Codes: F22, F51, J15.

المؤلف المرسل: لبيبة ديب، الإيميل: diblabiba88@gmail.com

المقدمة

تمثل الهجرة غير القانونية جزء من حركة الناس داخل الحدود القومية و خارجها التي هي مكون رئيسي وثابت لتاريخ المجتمعات البشرية، و جاءت في نفس الوقت وليدة ظروف الأشخاص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تدفعهم إلى التنقل، و لكنها كذلك تعتبر نتيجة لظروف الدول – التي تجد نفسها في ظل التدفق الهائل للأجانب لأقاليمها – مجبرة على اتخاذ سياسات معينة لتمنع هذا السيلان الذي تزايد خصوصا في القرون الأخيرة، وتعددت أشكاله بين اللاجئين والمهاجرين والنازحين نتيجة تعدد وتزايد الأسباب الدافعة إلي ذلك (النزاعات المسلحة، عدم احترام حقوق الإنسان، المشاكل الاقتصادية، وكذا الانفجار الديمغرافي...) و إن الهجرة عامة لا تعرف اتجاها جغرافيا معينا و إن كانت في السنوات الأخيرة تتجه من الجنوب نحو الشمال ومن الشرق نحو الغرب، لكنها تخضع أساسا إلي قانون واضح هو الانتقال من مناطق الفقر و اللاإستقرار إلي الأماكن الغنية والأكثر أمانا. وهذه المعادلة لا تجعل من قارة أوروبا الوجهة الأولى للمهاجرين، و الدول المغاربية من جانبها أصبحت تجد نفسها أكثر فأكثر معنية بها فهي من جهة تمثل بوابة العبور بين إفريقيا جنوب الصحراء و أوروبا نظرا لكون أقاليمها هي الطرق الرئيسية التي ينفذ من خلالها المهاجرون خاصة عبر المغرب و بدرجة أقل عبر الجزائر و تونس ، و من جهة أخرى فهي تعتبر دولا مصدرة للمهاجرين و هذا ما يفسر انتشار شبكات تهريب المهاجرين فيها بشكل واسع.

من هنا لم تعد الهجرة غير القانونية مشكلة طرف واحد – أي الطرف الأوروبي باعتباره الوجهة الأساسية لاستقرار المهاجرين – إنما هي كذلك مسألة تعني دول الضفة الجنوبية و تستدعي العمل الجاد و بأسلوب ثنائي للبحث عن حلول لها، بل و تستدعي جهودا دولية لأنها مشكلة أصبحت خسائرها البشرية تضاهي حجم خسائر الكوارث الطبيعية و الحروب، و هذا ما يعطيها في الوقت الراهن الأولوية في السياسات والعلاقات الدولية ويجعلها من النقاط الساخنة و ذات الأهمية الكبرى في المداولات التي تجري بين دول الضفتين. و نظرا لحدة هذه المشكلة التي ما فتئت تثقل كاهل الدول، فإنه من الواجب وضع استراتيجية دقيقة لمحاربتها و لن يتأتى ذلك إلا بالتعاون بين الأطراف المعنية خاصة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية وتوفير الميكانيزمات اللازمة للقضاء عليها أو على الأقل للحد منها، بتوحيد الجهود والعمل المنسجم والشامل لكافة العوامل التي تتحكم بالظاهرة ، ولا يجب أن تكون فقط حلول كلاسيكية عقيمة تتمحور حول ترحيل المهاجرين إلي الحدود أو عن طريق القمع والاعتقالات.

إضافة إلى ذلك يجب بناء تعاون دولي فعال بين كل أطراف المجتمع الدولي من أجل القضاء على كافة أشكال الاستغلال التي يتعرض إليها المهاجرين سواء من طرف شبكات المهربين، و هذا

تحت لواء البروتوكول الملحق لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر و البحر والجو، وكذلك عن طريق مكافحة كافة أشكال الاستغلال البشع في الأعمال الشاقة وغير المصرح بها والتي تعتبر نوعا جديدا من أنواع الاسترقاق والاستعباد تعرف رواجا واسعا في دول الاستقرار.

السؤال المطروح بهذا الصدد هو:

ما هي مجالات الشراكة الأورو-مغاربية؟ و ما هو دورها في وقف الهجرة غير الشرعية ؟

إن الإجابة على هذه الإشكالية السابقة ستتم وفق الخطة التالية:

- المحور الأول: مجالات الشراكة الأورو - مغاربية؛
- المحور الثاني: دور مشروع الشراكة الأورو - مغاربية في وقف الهجرة غير القانونية.

المحور الأول: مجالات الشراكة الأورو- مغاربية

إن العلاقة بين ظاهرتي الهجرة و التنمية هي علاقة جد وطيدة تتضح في صورتين؛ إذ في السابق كان الاعتقاد راسخا بأن التنمية تتم من خلال تشجيع هجرة العمالة التي تؤدي دورين في نفس الوقت الأول هو إعادة بناء و إعمار أوروبا التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، و بالتالي يمكن الحديث عن تنمية الدول الأوروبية، و الثاني هو دعم تنمية الدول المصدرة للهجرة (و هو الهدف الذي سطرته الدول المغاربية) بواسطة الأموال التي يحولها المهاجرين سنويا و التي بلغت حوالي 37.5 مليار درهم في المغرب عام 2004 و قدرت هيئة الأمم المتحدة في عام 1997 بأكثر من 700 مليار دولار و التي توجه نحو الاستثمار في دول الانطلاق، و الجانب الثاني في دعم التنمية في الدول النامية هو نقل الخبرة من الدول الأوربية بتكوين المهاجرين مهنيا و معرفيا لينفعوا بها بلدانهم [1].

و إذا كانت الهجرة لم تبرز الدور الايجابي الذي كانت تنتظره منها الدول المصدرة كالدول المغاربية فإن أوروبا قد استطاعت أن تبلغ الهدف الذي سطرته من وراء تشجيع الهجرة، و لم تنتظر طويلا لتحول سياستها نحو ردعها مما أعطى الفرصة لبروز و تنامي العبور غير القانوني للحدود، ثم عُكس التصور الذي كان قائما حول العلاقة بين الهجرة و التنمية بحيث بدأ التفكير بنقل التنمية إلى دول الانطلاق، بمعنى و قف الهجرة بدعم التنمية في دول المصدر. و هو ما باشرت به الاتحاد الأوروبي من خلال إعلان برشلونة لعام 1995 و الذي كرسه في اتفاقيات الشراكة الأورو- مغاربية التي حاولت أن تعالج كل المجالات الداخلة في أسباب الهجرة و التي تتعلق جوانب الشراكة الثلاثة وهي الجانب السياسي و الأمني، الجانب الاقتصادي و المالي.

1- الشراكة السياسية والأمنية:

إن الشراكة السياسية و الأمنية تمثل المحور الأول من كل النصوص التي تبني التعاون بين الدول الأوروبية المغاربية و يتم الاعتماد على هذا المحور بالذات من اجل ضمان الاستقرار والتعايش في الحوض المتوسطي، إذ أن أهم ميزة تطبع هذه المنطقة هو التي انعدام الاستقرار و تعاني بشدة خاصة من مشكلة الإرهاب و مختلف النزاعات و الصراعات الأخرى. وتحتل كذلك مشكلة الهجرة غير الشرعية حيزا واسعا في هذا المحور ، بما أنه لا يمكن تصور إيجاد حلول لها إلا في إطار مشترك بين الدول المعنية بها خصوصا وأن المبادرات الفردية للدول المغاربية والاتحاد الأوروبي لم تستطع أن تأتي بثمارها ومنه يستوجب وجود التعاون السياسي بينهما.

و من جهة أخرى فالجانب الأمني له دور بارز أيضا في صد حركات الهجرة غير المنظمة خصوصا وان القضاء عليها نهائيا بآليات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ليس بالأمر المؤكد، حيث أن تحقيق التنمية في دول الانطلاق سوف لن يؤدي بالضرورة إلى و قف تدفق قوافل المهاجرين، بالتالي فالجانب الأمني له دور مساعد في منع الدخول بخلسة للإقليم الأجنبي حتى و إن كانت كسياسات منفردة للدول لم تفلح في ذلك [2]، ويشمل التعاون في الجانب الأمني مراقبة الحدود، تهريب المهاجرين ومحاربة العمل المخالف للقانون.

1-1- توحيد السياسات المتعلقة بالهجرة غير القانونية:

تتفق كل الآراء على أن الاجتماع حول سياسة مشتركة في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية أمر لابد منه من أجل إيقافها أو على الأقل للحد منها، إذ أن كل دولة لها وزنها و دورها في هذه المسألة سواء كانت دول انطلاق أو عبور أو وصول، و على ذلك فمكانتها في الحوار الأورو- مغاربي لها ثقل كبير و أي دولة تتخلف عنه يؤثر ذلك سلبا على تحقيق الهدف المنشود منه. وينبغي الإشارة في بادئ الأمر إلى أن ما تعانيه أوروبا من موجات هجرة غير قانونية تأتيها من دول أمريكا اللاتينية بنسبة 80%، وإذا كانت تبحث عن حوار مع الدول المغاربية في هذا الشأن فذلك لأنها تستقبل 15% من المهاجرين من الدول المغاربية فيما لا تتعدى حصة دول إفريقيا جنوب الصحراء 1% [3].

وبالنسبة للحوار الأورو- مغاربي في المجال السياسي فإن اتفاقيات الشراكة قد ركزت كثيرا على ضرورة بناء حوار سياسي صريح بين أطراف كل اتفاق من أجل اتخاذ مواقف مشتركة إزاء المشاكل التي تعني منها الأطراف، و عمليا نجد أن المبادرة بالتعاون السياسي في مجال الهجرة السرية قد اتجهت نحو المغرب الذي يعتبر المعني الأول بهذه الظاهرة على أساس أنه منطقة عبور أساسية

للمهاجرين غير الشرعيين ليس فقط القادمين إفريقيا بل حتى القادمين من الدول المغاربية نفسها، ولأنه يحتل الصدارة في تصدير المهاجرين.

وأما من الجانب الأوروبي فقد كثرت المبادرات من جهة إسبانيا التي تجاور المغرب و بدرجة أقل من جانب فرنسا و ايطاليا، أما الجزائر فقد ناقشت هذه القضية في أول مجلس للشراكة الذي أنيط له مناقشة هذه المواضيع في أفريل 2006 ببروكسل، و قد عرضت فيه الجزائر رأيها في مسألة الهجرة غير القانونية و التي يجب أن تعالج ضمن كافة الجوانب التي تطرحها الهجرة عامة، بالتالي انصب تركيزها على تجسيد مبدأ حرية تنقل الأشخاص نحو الاتحاد موازاة مع حرية تنقل السلع وطالبت بإعادة النظر في المدد التي تستغرقها عملية الفصل في التأشيرات، وتخفيض القيود الواردة على ذلك معتبرة أن الجزء الأكبر من مشكلة الهجرة غير القانونية تجد سببها في تضييق الخناق على حركة الأشخاص وكذلك في مستويات التنمية المتدنية [4].

ومن هذا المنطلق فالجزائر حاليا ترفض إبرام أي اتفاق يتعلق بإعادة قبول المهاجرين غير الشرعيين بعيدا عن توجه حقيقي لأوروبا. في سبيل تحسين وضعية الدول الإفريقية و بالخصوص تسهيل انتقال الأشخاص و الحصول على التأشيرات، ولهذا السبب فإن الجزائر التي تمت دعوتها إلى قمة رباعية حول الهجرة بالرباط في بداية شهر جويلية من عام 2006 رفضت تلبية الدعوى، لأن هذه القمة كان لها بعد أمني، ولكن في نفس الوقت يعتبر هذا دليل على عدم وجود توافق سياسي متين حول الهجرة السرية، خاصة فيما بين الدول المغاربية [5]، و يقسم سياسات البلدان المعنية بها إلى قسمين قسم يعتمد على الجانب الأمني لحل المشكلة وقسم يعتمد على التنمية.

1-2- التنسيق الأمني لمراقبة الهجرة غير القانونية:

يركز الاتحاد الأوروبي بصفة كبيرة على الجانب الأمني لردع الهجرة غير القانونية و يتأكد هذا من خلال دعواته المتكررة لتنسيق الجهود في هذا المجال خاصة في مراقبة الحدود ومنع مرور المهاجرين، و هذه الوسيلة تعتبر لدى البعض وسيلة على المدى القريب إذ أنها تمكن من التحكم نسبيا بهذه الظاهرة[6]. و لكنها تساهم خاصة في الحصول على المعلومات اللازمة عنها خاصة معرفة حجمها و الوسائل التي تستعملها و كذا أهم الطرق التي تسلكها و المناطق التي تنفذ منها، و هو مجال التعاون بين حراس الحدود و الإداريين و الأخصائيين و يضاف إلى ذلك تركيز الاهتمام على محاربة الدعامة الأساسية لهذه الظاهرة و هي شبكات تهريب المهاجرين الذي يعتبر مجال للتعاون البوليسي.

لذا نجد وثيقة برشلونة تدعو صراحة إلى التعاون و التنسيق الأمني في مجال الهجرة غير القانونية في محور خاص تنص فيه على أنه: " سيجتمع موظفون دوريا من أجل تحديد التدابير

العملية التي يمكن اتخاذها لتحسين التعاون بين الشرطة، القضاء، الجمارك، السلطات الإدارية وغيرها من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية. و سيتم تنظيم كل هذه الاجتماعات مع الأخذ في الاعتبار ضرورة وجود أساليب مختلفة تتمشى مع الوضع الخاص لكل دولة" [7]. بالتالي فالوثيقة هذه تذكر المجالات الحيوية للقضاء على الهجرة السرية و هي التعاون البوليسي و القضائي و الجمركي والإداري، ويكون هذا التنسيق و التعاون في شكل اجتماعات دورية لدراسة التدابير العملية لحلها وتشكيل لجان تقنية توضع في الأماكن الأكثر مساسا بالهجرة غير القانونية و أهمها مقاطعتي سبتة ومليلة.

ويضاف إليها المساعدات التي تقدمها أوروبا في شكل منح مالية أو تجهيزات متطورة و تبادل الخبرات، خصوصا بعد أن تبينت العلاقة بين الهجرة السرية والإرهاب من خلال التحريات التي أجريت عقب أحداث الدار البيضاء، حيث تبين أن الأشخاص المتورطين فيها قد دخلوا إلى المغرب أو فروا باتجاه إسبانيا بطريق الهجرة السرية، و اكتشاف و جود علاقة بين هؤلاء الإرهابيين و بعض شبكات تهريب المهاجرين في منطقة ندور شمال المغرب تساعدهم على التنقل [8].

يمكن القول أن لب التعاون الأمني في الشراكة الأورو– مغاربية أعطي لبناء منطقة استقرار في كامل حوض البحر المتوسط، و لكن حتى هذا الجانب يتحكم بشدة في الهجرة السرية نظرا للعلاقة الوثيقة الموجودة بينهما بحيث أن أكثر العوامل الدافعة إلى الهجرة هو العامل الأمني، خصوصا من إفريقيا جنوب الصحراء، وحتى في الدول المغاربية التي عانت كثيرا من ويلات الإرهاب والتطرف ولهذا تتوجه الجهود كثيرا في الوقت الحالي من اجل محاربة الإرهاب نظرا للعلاقة الوثيقة الموجودة بين الظاهرتين.

2– الشراكة الاقتصادية والمالية:

إن الهجرة غير القانونية جزء من الهجرة الاقتصادية التي تعتبر أكثر أنواع الهجرة ديناميكية في العصر الحالي، وهي عبارة عن استجابة لتنمية متأخرة في بلد الانطلاق و ظروف اقتصادية صعبة لا يمكن مواجهتها، و بالمقابل هناك تنمية متقدمة و ظروف معيشية مغرية في دول المقصد تشجع على التوافد إلى هذه المناطق المزدهرة حتى و إن كان الأفراد مرتبطين ارتباطا شديدا ببلدانهم وبالأرض التي يعيشون فيها.

وبالتالي فالهجرة الاقتصادية مرتبطة بوجود أو ندرة فرص العمل و زيادة الأجر من بلد إلى أخر و هذه الوفرة في العمل و في نسبة الأجر مرتبطة بدرجة التقدم [9]، ولدلك يجب أن تكون هناك عناية فائقة بالجانب الاقتصادي من اجل التوصل إلى حل مشكلة الهجرة غير القانونية. وبالفعل كان هناك تركيز شديد على المجال الاقتصادية و أخذ حصة الأسد في موضوعات الشراكة الأورو– مغاربية.

مستندا على جانبين أحدهما هو الشراكة الاقتصادية و الأخر متعلق بالأول و هو الشراكة المالية، و هي تأتي كمحور ثاني للتعاون سواء في الإطار الأورو– متوسطي أو في إطار الاتفاقيات مع الدول المغاربية

2-1- خلق منطقة للتبادل الحر:

هناك العديد من القضايا و المسائل النظرية التي تعرضت إليها النظريات الاقتصادية للتجارة الخارجية من أجل معرفة الآثار المحتملة لتحرير التجارة الخارجية، و في إطار الاحتمالات المتزايدة للهجرة من جهة و القيود الكثيرة عليها و الرامية لكبحها من جهة أخرى، بنيت آمال كبيرة على تحرير التجارة من أجل السيطرة على الهجرة غير القانونية و اعتبرت حرية التجارة بديلا لها [10]، بالنظر إلى أنها تساهم كثيرا في دعم اقتصاد الدولة حسب النظرية الرأسمالية و التي ساندها كثيرا ريكاردو وجون ستيوارت ميل . و حتى المدرسة النيوكلاسيكية ترى أن تحرير التجارة تساهم في النمو انطلاقا من التخصيص الجيد للاقتصاد مع الاستعمال الكبير للإمكانيات الإنتاجية و تحسين طرق التسيير، و كل هذه الآراء تؤكد فرضية أن تحرير التجارة ستساهم في إدخال الاقتصاد في دائرة من الرفاهية بما أنها ستؤدي إلى ارتفاع عمليات الاستثمار الذي سيؤدي إلى ارتفاع الإنتاج و انخفاض في الأسعار و وفرة مناصب الشغل مع تحسن المستوى المعيشي.

ولقد أكدت العديد من المنظمات الدولية هذا الطرح و من بينها البنك الدولي الذي حاول في تقارير كثيرة شرح هذه النظرة و كيف أن الدول التي عملت على ترقية صادراتها استطاعت أن تتطور بسرعة و نجحت في تفادي الأزمات الاقتصادية و منها خاصة دول أسيا. و من جهته يؤكد صندوق النقد الدولي هذا الرأي حيث يدافع خبراءه عن ضرورة التحرير المستدام للاقتصاديات الوطنية سواء في الدول النامية أو في الدول المتقدمة.

لكن في الوقت لم تكن هذه السياسة لتنجح في الدول المغاربية باعتبار طبيعة الأنظمة المطبقة فيها خاصة في الجزائر (منهج اشتراكي يعتمد على الاقتصاد المخطط) التي ترفض الاستثمارات الأجنبية، و على ذلك كان من الواجب أن يكون هذا العرض بالموازاة مع مطلب أوروبي بضرورة إحداث الإصلاحات اللازمة في منظومتها القانونية من اجل تحرير التجارة و تشجيع الاستثمار. وحددت هذه النقطة في اتفاقيات الشراكة ضمن خمسة مجموعات من الأهداف و الوسائل الأخرى المتوسطة الأجل و التي لها علاقة مباشرة بدعم اقتصاديات الدول المغاربية إضافة لبناء منطقة للتبادل الحر و هي:

- زيادة التدفقات الاستثمارية إلى البلدان المغاربية؛

- تعزيز العلاقات الاقتصادية التكاملية بين دول المنطقة؛
- إنشاء آليات مؤسساتية للحوار السياسي و الاقتصادي؛
- تقديم دعم مالي من الاتحاد الأوروبي إلى الدول المغاربية [11].

وذُعم إنشاء منطقة التبادل الحر في الدول المغاربية كآلية لتحسين الأوضاع بيها بقصد تخفيض وتيرة الهجرة بآليات أخرى كتعزيز الاستثمار و تقديم الديون اللازمة لإقامة المشاريع التنموية في إطار برنامج ميدا.

2-2- الدعم المالي:

يعتبر الجانب المالي جوهر التعاون بين الاتحاد الأوروبي و شركائه في حوض المتوسط ككل وإزاء المنطقة المغاربية باعتبار كونها تحضا بالأولوية في الشراكة الأورو- مغاربية، و الجانب المالي للشراكة يتجسد في شكل تعهدات قامت بها أوروبا تجاه شركائها لتدعيم نموها الاقتصادي سواء في شكل مساعدات مالية التي يطلق عليها اسم "برنامج ميدا MEDA"، أو في شكل قروض يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي [12]، إضافة للمساعدات التي تقدمها دول أوروبا لنظيرتها المغاربية في قالب ثنائي. أما الهدف من الشراكة المالية فهو بناء استراتيجية طويلة المدى تصبو لتحقيق النقاط المسطرة للشراكة منها تمويل التنمية عن طريق دعم بناء منطقة التبادل الحر و ترقية الاستثمار و دعم كل النشاطات الأخرى ذات الأولوية كالمجال الصناعي، و كذلك خلق حوار جاد لمعالجة مشكلة المديونية.

2-2-1- برنامج الاتحاد الأوروبي للمعاونة و التعاون (MEDA):

يعتبر برنامج الاتحاد الأوروبي للمعاونة و التعاون الأداة و الآلية الأساسية التي اعتمدها لتفعيل الشراكة في إطار مشروع برشلونة، و قد انطلق بقرار اللجنة الأوروبية رقم 1488(1996)الذي يمتد من عام 1996 إلى 1999 و يحمل غلافا ماليا مقدرا بـ 3.435 مليار أورو و تبع ببرنامج ثاني بالقرار رقم 2698(2000) الذي يمتد من عام 2000 إلى 2006 بغلاف مالي قدره 5.35 مليار أورو. و هذا الغلاف مكون من مساعدات و منح بنسبة 90% مخصصة للتعاون بين الشركاء و10% للأنشطة الجهوية وهي موزعة على عدة محاور أبرزها: [13]

- دعم جهود تحقيق منطقة للتبادل الحر؛
- تخفيف تكاليف التحول الاقتصادي في شكل مساعدات موجهة لمجال السياسة الاجتماعية؛
- تمويل برنامج التكييف الهيكلي و مشاريع التنمية القروية و أخرى موجهة لتوفير مناصب الشغل.

و في مجال الهجرة غير القانونية يعقد على برنامج ميدا أمالا كبيرة لتمويل محاربتها خاصة تعزيز مراقبة الحدود، في شكل مساعدات تقدم للدول من أجل تفعيل دور الجانب الأمني في هذه العملية، و هكذا بلغت نسبة المساعدات المقدمة للمغرب الذي يعتبر المستفيد الوحيد حاليا منها مبلغ يفوق مبلغ 40 مليون أورو فيعام 2005 [14].. و إضافة إلى ذلك يشمل برنامج ميدا عدة أهداف أخرى منها تحقيق الشراكة السياسية والأمنية الفعلية بمبادرات تنصب على إصلاح الأنظمة السياسية والسياسات العامة للدول كبرنامج ميدا لإصلاح المنظومة التربوية، برنامج إصلاح العدالة و برنامج إصلاح المنظومة الجنائية و العقابية [15].

بشكل عام وهو الجانب الاجتماعي، والذي لم تغفل اتفاقيات الشراكة دوره خاصة مشكلة الشغل الذي يعد اكبر عامل يمكن من خلاله التحكم في هذه الظاهرة والذي له صلة كبيرة بالجانب الاقتصادي من الشراكة الأورو–مغاربية [16].

2-2-2- برنامج بنك الاستثمار الأوروبي (BEI):

بنك الاستثمار الأوروبي (Banque européenne d'investissement) هو مؤسسة مالية تابعة للاتحاد و لكن مستقلة عنه ماليا تختص في تحقيق أهدافه المالية و المتمثلة في التمويل طويل المدى للمشاريع التي يبادر بها في إطار علاقاته الخارجية عامة و في إطار الشراكة خاصة، بالتالي فهو يساهم في بناء المنطقة الأورو– متوسطية و بناء التكامل الاقتصادي و دعم التقارب الاجتماعي و من أجل ذلك يقدم مجموعة من الحصص المالية لتمويل المشاريع في أشكال عديدة منها:

– القروض الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (PME) للمشاريع التي لا تتعدى مبلغ 25 مليون أورو؛

– تدعيم رأس المال و مواجهة الخطر (capital– risque)؛

– قروض مباشرة لتمويل المشاريع (قروض فردية) لا تتعدى كذلك 25 مليون أورو.

وانطلاقا من هذا الدور المناط به فقد ساهم البنك الأوروبي للاستثمار في تمويل مشاريع عديدة و هامة في المنطقة المتوسطية في مجال الطاقة و الاتصالات و البيئة و غيرها، و قد خصص 9 مليار أورو لتغطية الاحتياجات المالية حتى 2007 و تلقت الدول المغاربية قروض مختلفة وصلت قيمتها إلى 4,432 مليار أورو تلقت منها الجزائر 1,843 مليار أورو و هو ما يعادل 41,58% من القروض الموجهة للدول المغاربية وتلقت المغرب 1,508 أي ما يعادل 34,02% من النسبة الإجمالية الموجهة للدول المغاربية وتلقت تونس 1,081 مليار أورو أي بنسبة 24,39% من القروض الموجهة للدول المغاربية [17].

والحقيقة أن هذه الشراكة التي تحمل جانبا اقتصاديا محضا لا تكفي لإزالة مشكلة الهجرة أو الحد منها بل يجب أن يقع اهتماما خاصا بالجانب الأكثر تحكما بها.

بشكل عام وهو الجانب الاجتماعي، والذي لم تغفل اتفاقيات الشراكة دوره خاصة مشكلة الشغل الذي يعد اكبر عامل يمكن من خلاله التحكم في هذه الظاهرة والذي له صلة كبيرة بالجانب الاقتصادي من الشراكة الأورو-مغاربية [18].

المحور الثاني: دور مشروع الشراكة الأورو- مغاربية في وقف الهجرة غير القانونية:

قد تكون تجربة أوروبا مثال يؤكد العلاقة الموجودة بين الهجرة الدولية من جهة و التجارة الحرة و الشراكة الاقتصادية من جهة أخرى، بحيث استطاعت أن تحقق حرية التنقل عبر الحدود و في الوقت ذاته تمكنت من خفض معدلات الهجرة بين المجموعة عن طريق التكامل الاقتصادي الذي وصلت إليه، و على هذا يمكن أن نتساءل عما إذا كان لحرية التجارة و للشراكة الأورو- مغاربية المزمع بناؤها نفس الأثر على الهجرة غير القانونية التي تعتبر جزء من الهجرة الدولية [19]. و في الحقيقة أن هذا يقودنا إلى التعرض إلى أثر الشراكة التي تحمل في طياتها تنمية الدول المغاربية على هذه البلدان أولا من جانب وقف الهجرة المتدفقة منها و وثانيا كيفية تأثيرها على تلك التي تعتبر فقط ممرا لها.

1- الهجرة النازحة من الدول المغاربية:

لقد لاقت النظرية الاقتصادية رواجا كبيرا في تفسير الهجرة بحيث تعتمد معادلة بسيطة للهجرة و هي أنها استجابة لتنمية متأخرة و بالتالي فتحركها تكون من المناطق الفقيرة إلى المناطق الغنية و التي تكثر فيها فرص الشغل[20]، فتوافر هذه المعطيات في بلد ما يجعل منه بلد للهجرة الوافدة و انعكاسها يجعله بلد للهجرة النازحة و نظرا لهذه العلاقة الموجودة بين التنمية و حركات انتقال الأشخاص فإنه منذ التسعينات كثر الحديث عن طرح بديل للهجرة عن طريق نقل التنمية إلى مناطق الوفود، و من ثم تكرس هذا التوجه في مختلف السياسات الدولية و منها السياسة الأوروبية تجاه الدول المتوسطية وبشكل خاص تجاه الدول المغاربية التي ترى في هذا البديل الطرح العملي الوحيد الذي يمكن من خلاله تثبيت السكان و من ثم القضاء على مشكلة الهجرة غير القانونية.

إذن فالنتائج التي تم التوصل إليها من خلال التكامل بين الجماعة الأوروبية و التي تمكنت من تخفيض وتيرة الهجرة بتقليص التفاوت في الدخل الفردي (تكاليف الأجور، الإنتاج لكل فرد) تساعدنا على التنبؤ بانخفاض وتيرة الهجرة من الدول المغاربية بشرط أن تحقق الشراكة الأهداف المسطرة لها، و إذا كان الحديث عن هذا ربما سابق لأوانه مادام هذا المشروع لايزال قيد الإنجاز إلا أن بعض المعطيات بعد تحليلها تُمكننا من التنبؤ بالأثر الذي سيتركه هذا المشروع على ظاهرة الهجرة السرية.

ومنها وجود نتائج ملموسة تم تحقيقها فيما يتعلق بالتعاون الميداني في مجال مكافحتها بعد الانخفاض الذي قدر بنسبة 17 % في عدد المهاجرين السريين الذين يصلون إلى الأراضي الاسبانية عن طريق المغرب خلال الستة شهور الأولى من سنة 2006، مقارنة مع الفترة نفسها من سنة 2005 وقد تطابق هذا الرقم المعلن من طرف السلطات الإسبانية مع الرقم المعلن من طرف المغرب الذي قدر انخفاضها بـ 20 % [21].

لكن و جود مؤشران يدلان على إمكانية تناقص مستويات الهجرة غير الشرعية و هما النتائج المحققة على الصعيد الأوروبي والانخفاض المحسوس المسجل في نسب دخول الإقليم الإسباني لا يمكن أن يكونا عاملين يؤكدان إمكانية القضاء على الهجرة، ذلك أن استخلاص قاعدة من المثال الأوروبي أمر غير منطقي حتى و إن كانت تمكن من تحديد بعض العناصر و بالتالي فمن الممكن أن لا يؤدي تقريب المستوى المعيشي إلى نقص تدفق الهجرة، أو على الأقل فهو سيؤدي إلى ظهور مناطق جديدة للهجرة الوافدة و للهجرة النازحة و هو ما يرجح إمكانية تحول الدول المغاربية إلى دول استقرار و تكون الدول الإفريقية الدول المصدرة الأولى للمهاجرين. و من جانب أخر فإن الحديث عن أثر التنمية على الهجرة سابق لأوانه ما دام أن مشروع الشراكة يتم تحقيقه تدريجيا بتفكيك الحواجز الجمركية الذي يستغرق 12 سنة من دخول الاتفاقيات حيز النفاذ، بالتالي فيمكن وصفه بأنه مشروع على المدى البعيد و من ثم فأثاره العملية ربما لن تتأتى إلا على مدار خمسين سنة على الأقل و ليس في الوقت الحلي [22].

كما أن أغلب الخبراء يؤيدون فرضية ارتفاع تدفق الأشخاص في العقود الآتية في ظل المعطيات الراهنة و حين نجد الأمم المتحدة في دراسة نشرتها في مارس 2000 حول الهجرة تتنبأ بارتفاع وفود المهاجرين في الخمسين سنة القادمة ليس نتيجة حاجة المهاجرين للهجرة، بل لسبب العجز الذي ستعرفه أوروبا في اليد العاملة حيث ستحتاج إلى 700 مليون مهاجر بحلول سنة 2050 للإبقاء على التوازن بين نسبة السكان و الفئة العاملة في غضون هذه المدة ولذلك تعرض ما تسميه بـ "هجرة الاستخلاف " لتعويض هذا العجز [23].

تزايد تدفق الهجرة سوف ينجر عنه تعدد أشكالها و هذا ما يتأكد تاريخا، حيث أن أهم الحقب التي عرفت نزوحا سكانيا كبيرا هي الفترة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية و خاصة في الستينات و السبعينات و كذلك في فترة التسعينات، وأهم ما ميز هذه الفترات بالإضافة إلى ارتفاع نسب المهاجرين هو تعدد أشكالهم و هو ما ساهم في تبلور ظاهرة الهجرة السرية بالقوة التي هي عليها اليوم [24].

2- الوجهة البديلة للهجرة غير القانونية:

إن اعتماد الشراكة الأورو- مغاربية كآلية في تخفيض تدفق المهاجرين لا يمكن أن يمثل الحل السديد لمشكلة الهجرة غير القانونية، ليس هذا معناه رفض التنمية كبديل عن الهجرة و إنما تجسيد هذه الفكرة من خلال الاستراتيجيات المسطرة لها في المشروع الأورو- مغاربي، وهي بالخصوص التجارة الحرة و الاستثمار هي التي تعتبر حلا قاصرا للمشكلة، فإذا قمنا بتحليل هذه الاستراتيجية سنجد أن أوروبا لا تتخوف كثيرا من الهجرة السرية المغاربية حتى مع أنها تقدر بـ 15% من إجمالي المهاجرين الذين تستقبلهم، بقدر ما تتخوف من التطورات المستقبلية التي ستجعل من إفريقيا المصدر الأول للهجرة بكافة أنواعها.

انطلاقا من هذا فإن التنمية المغاربية لمكافحة الهجرة غير القانونية يمكن وصفها بـ " الخطة المدبرة " من أوروبا لخلق جدار صد للمهاجرين السريين في شمال إفريقيا، أو كما يرى البعض تريد أن تجعل الدول المغاربية الدركي الأول لوقف تدفقهم، وهو ما يفسر الاقتراح الذي قدم بشأن إنشاء مناطق عبور في صحراء ليبيا و المغرب و الجزائر، فالذي تقصده أوروبا و في كل الأحوال ما سينجر من هذه العملية هو تثبيت هؤلاء المهاجرين على الإقليم المغاربي [25]. فمن المسلم به أن الهجرة غير القانونية هي هجرة اقتصادية تتجه من المناطق الفقيرة إلى المناطق الغنية و إذا تم تحقيق مناطق ازدهار في الدول المغاربية و تهميش إفريقيا جنوب الصحراء فإن الوجهة الجديدة التي ستتخذها الهجرة الإفريقية هي مناطق العبور الحالية، إذ أن تكافؤ التنمية كطريقة لوقف الهجرة تؤدي لتغير خارطة اتجاه المهاجرين ببروز مناطق استقرار و انطلاق جديدة و هو ما يفسر تحول إيطاليا وإسبانيا و البرتغال من مناطق عبور في السبعينات إلى مناطق استقرار منذ التسعينات [26].

وإذا قمنا بمقارنة بسيطة بين نسبة المخاطر التي يتعرض لها المهاجرون للوصول إلى أوروبا والثمن الباهظ الذي يدفعونه للمهربين للوصول إلى أوروبا و الذي يصل في أحيان كثيرة إلى ألف أورو للشخص الواحد، مع قلة العوائق لدخول الإقليم المغاربي و الثمن الرمزي الذي يطلبه المهربون والذي لا يتعدى 20 أورو و بإمكانية العيش دون التعرض لمضايقة السلطات، فإننا سنتأكد من التحول السريع الذي سيعرفه توجه المهاجرين الأفارقة – الذين ستتزايد أعدادهم في السنوات القادمة – مستقبلا نحو الدول المغاربية [27].

وما يؤكد هذا الطرح تفاقم المشكل الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية في إفريقيا حيث ماتزال تعاني من البطالة و النمو السكان السريع مما أدى إلى إجهاض عملية التنمية و تزايد الظروف الدافعة للهجرة مستقبلا و حتى في الوقت الحالي، و يضاف إلى هذه المعطيات أن التنقل العابر للحدود في إفريقيا هو مسألة أسرية إلى حد بعيد إذ يضطر الأشخاص في معظم الأحيان إلى الهجرة من أجل

تحسين ظروف العائلة و هذا ما يبقيهم على اتصال دائم بذويهم و يترقبون باستمرار الفرص المتاحة لتهجير عائلاتهم.

ويلاحظ كذلك بروز الهجرة النسوية في إفريقية بشكل انفرادي و هو ما يوحي بتأزم الأوضاع خاصة و أن المرأة الإفريقية محرومة من أغلب الحقوق كحق الوصول إلى القروض و الحصول على الأرض بل إن بعض الأنظمة تعتبرها ذكر قاصر. و هذه مؤشرات لا توحي باتجاه نحو تناقص أعداد المهاجرين الأفارقة و إنما تدعم أطروحة التزايد على المدى القريب في النزوح الإفريقي، حتى أن بعض الإحصائيات ترجح أن يصل عدد المهاجرين الأفارقة في عام 2025 إلى 150 مليون أي ما نسبته 10% من إجمالي المهاجرين الدوليين [28].

و من هذا المنطلق يمكن رفض فكرة التنمية المغاربية كبديل عن تدفقات الأشخاص أو كاستراتيجية لمحاربة الهجرة غير القانونية، إذ الطرح الأمثل في معالجة كل التحركات السكانية يكون في حل جذري و شامل لمسألة التنمية في العالم المتخلف و ليس بتطوير منطقة معينة دون أخرى لأن ذلك يساهم في تغيير وجهتها و ليس في القضاء عليها و لا حتى في تعزيز أجهزة الرقابة على الحدود و ردع المهاجرين بأسلوب القوة لأن ذلك يؤدي إلى ابتكار أساليب جديدة للهجرة.

خاتمـــة:

الهجرة غير الشرعية ظاهرة شهدت انتشارا واسعا في كافة دول العالم رغم الجهود المبذولة للقضاء عليها و ذلك للآثار السلبية التي تنتج عنها سواء بالنسبة للدول المتطورة أو دول العالم الثالث على حد سواء، إذ أصبحت تشكل تهديدا للدول عامة و الدول المغاربية خاصة و مما سبق عرضه أفردنا مجموعة من التوصيات التي نود أن تلقى استجابة من الأطراف المعنية بهذا الشأن.

التوصيات:

- التشاور مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في جنيف و مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة و المخدرات في منظمة الهجرة الدولية، بهدف الاستفادة من خبراتها في مجال ترحيل المهاجرين و اعادتهم إلى بلدانهم.
- الدعوة إلى اقامة حوار متوازن بين الدول المعنية بالهجرة غير الشرعية بقصد وضع افضل الأساليب لمواجهتها؛
- دعوة وسائل الاعلام إلى تخصيص حصص نوعية حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية و بيان مخاطرها على المستويين الوطني و الدولي؛
- الأخذ بعين الاعتبار الصكوك الدولية و تفعيل الاتفاقيات الثنائية بين الدول المغربية فيما يخص الهجرة غير الشرعية.

قائمة المراجع:

1- TALHATI Fatih “Migration et développement en méditerranée, vieux débats, nouveaux enjeux”, Paris: Revue Monde arabe Maghreb Machrek, p 79.

2- جورج فوتيوس. «الكوكبية والتكامل الإقليمي و الهجرة»، (ترجمة أحمد رضا)، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية. القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، العدد 165، سبتمبر 2002، ص 74

3- يس حميد.. «مؤتمر الرباط حول الهجرة يستجيب لهاجس أمني و لا يعكس انشغالات الأفارقة»، حوار مع الوزير الجزائري المنتدب للشؤون المغاربية و الإفريقية السيد عبد القادر مساهل، يومية الخبر، العدد 4754، بتاريخ 13 - 2006/07/14، ص 2.

4- برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر و البحر و الجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمد من طرف الجمعية العامة في 2000/11/15.

5- الخريجي عبد الله، مقدمة في علم السكان، جدة، دار الشروق، ج1، 1980، ص 20.

6 -TALAHITE Fatiha, Op. Cit. p 79..

7- نص إعلان برشلونة للشراكة الأورو- متوسطية المنبثق عن المؤتمر لأورو- متوسطي في برشلونة 27-28 نوفمبر 1995.

8- محسن خضر. «آفاق الحوار بين بلدان شمال وجنوب المتوسط»، مجلة شؤون عربية، العدد139، سبتمبر 1999، ص 28.

9- جورج فوتيوس.«الكوكبية والتكامل الإقليمي و الهجرة»، (ترجمة أحمد رضا)،المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مركز مطبوعات اليونسكو القاهرة، العدد 165، (سبتمبر 2002). ص 71.

10- جورج فوتيوس. مرجع سابق، ص 74.

11- زايري بلقاسم- أ. كورياللي بغداد.. «استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة البحر المتوسط»، الملتقى الدولي حول:" التكامل الأوروبي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، جامعة سطيف، يومي 8 و 9 ماي 2004، نشر مخبر س‌اهف‌ام، 2005«إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة البحر المتوسط»، ، ص 42،43.

12- مانع جمال عبد الناصر، اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية و سياسية، الجزائر، دار العلوم للنشر، 2004، ص 120.

13- بن ساسي إلياس و قريش يوسف. المنظومة المالية الأوروبية و التعاون الاقتصادي العربي متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأورو-متوسطية»، الملتقى الدولي حول:" التكامل الأوروبي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، جامعة سطيف، في 8- 9 ماي 2004، نشر مخبر س‌اهف‌ام، ص 626، 627.

14- منتدى المستقبل الرباط، مرجع سابق.

15- مجلة بعثة اللجنة الأوروبية بالجزائر، العدد 05 فيفري 2006. مرجع سابق. ص 10.

16- جورج فوتيوس. مرجع سابق، ص77.

17- المنظومة المالية الأوروبية و التعاون الاقتصادي العربي متطلبان أساسيان لإرساء قواعد الشراكة الأورو-متوسطية»، الملتقى الدولي حول:" التكامل الأوروبي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية"، نشر مخبر سامهام، ، ص 628 و629.

18- بن ساسي إلياس و قريش يوسف. مرجع سابق، ص 628 و ص 629.

19- جورج فوتيوس. مرجع سابق، ص 72.

20- جريدة العلم، انخفاض الهجرة السرية إلى إسبانيا ب 20 في المائة، جريدة العلم، في: 2006/02/20.

21 -http://www.alalam.ma/rubrique.php3?id_rubrique=4.

22- جورج فوتيوس. مرجع سابق، ص 77 و 78.

23 -WIHTOL DE WENDEN Catherine, “Pour un droit à la mobilité et une démocratisation des frontières”, RevuePanoramique, n° 55, 4eme trimestre (2001). p 12.

24- سريم تيمور. «الاتجاهات المتغيرة و القضايا الرئيسية في الهجرة الدولية: نظرة عامة إلى برامج اليونسكو على مدى خمسين عاماً الماضية»، (ترجمة البهنسي محمد)، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مركز مطبوعات اليونسكو القاهرة. العدد 165،(سبتمبر 2002) ص 15، 16.

25- محمد خير الدين. «مأساة المهاجرين الأفارقة: المغرب يقبض الثمن و يتهم الجزائر»، جريدة الخبر الأسبوعي، العدد 346، الأسبوع من 15 إلى 2005/10/21، ص 7.

26- جورج فوتيوس. مرجع سابق، ص 82.

Z.C, “L'Algérie le nouvel eldorado de l'Afrique”, Journal Elwatan, n° 4691 du 20/04/2006. p 3.

27- جورج فوتيوس. مرجع سابق، ص 77 و 78.

28- يس حميد. مرجع سابق، ص 3.